القضية الفلسطينية تمثل أولوية قصوى لدى الملك

جولته الأوروبية خطوة جديدة نحو شراكة عربية مع الغرب

القاهرة - مكتب الجزيرة - علي فراج

مضى عامان على توليه عرش المملكة وهي مدة قصيرة لكنه استطاع أن يكون فيهما ملء السمع والبصر داخليا وخارجيا عربيا ودوليا وإسلاميا، عطاياد في كل مكان مواقفه الحاسمة وخطواته الثابتة الواثقة تتقدم تجاد كل القضايا التي تشغل بال الأمتين العربية والإسلامية، إنه الملك عبد الله بن عبد العزيز خادم الحرمين الشريفين الذي تحل في هذه الأيام ذكرى عامين على بيعته ملكا على المملكة العربية السعودية، وأصبح خير خلف لسلفه المغفور له بإذن الله تعالى الملك فهد بن عبد العزيز.. أحدث الملك عبد الله تطورات ملموسة في البلاد على كافة الأصعدة سياسيا واقتصاديا واجتماعيا وأمنيا مما جعله الشخصية الخليجية الأولى في أكثر من استطلاع رأي في العام 2005، فهو رجل يمتلك مؤهلات شخصية وخبرات عملية أهلته لقيادة دفة الحكم في البلاد حيث نشأ في كنف والده الملك عبد العزيز مؤسس الدولة السعودية الثالثة، فأفاد كثيرا من تجاربه في مجالات الحكم والسياسة والإدارة والقيادة، فضلاً عن تأثره بالعلماء والمفكرين والمشايخ الذين أفاد منهم وتبادل

◆ تنسيق دائم مع القيادات العربية لحل أزمات الشرق الأوسط

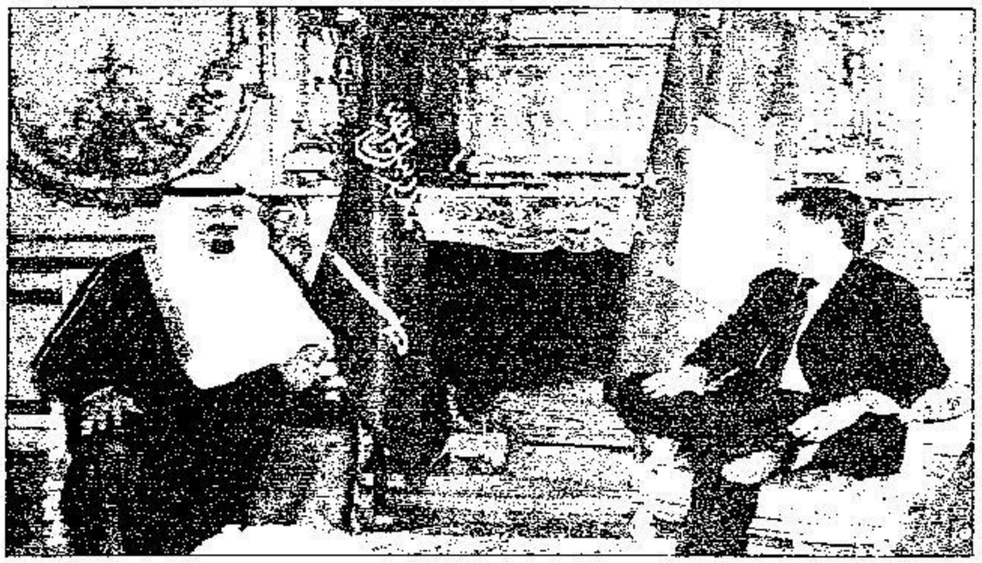

◆ المليك يقود حملة مصالحة بين المتخاصمين داخل البلدان العربية

سعهم الآراء والمشورة.

ويأتي على رأس اهتمام الملك عبد الله اهتمامه القوي بالعمل العربي المشترك فهو دائما ما يشدد على ضرورة أن تكون الأمة العربية أمة قوية وموحدة ولأن الجامعة العربية هي بيت العرب جميعهم حرص الملك عبد الله على أن تكون المملكة في الصفوف الأولى لكل فاعليات الجامعة وقممها العادية والطارئة، لأنه يدرك حجم بلاده وحجم المسئولية الواجبة عليها تجاه الأمة العربية وقد شارك الملك عبد الله قبل توليه العرش ومن بعد في كثير من القمم العربية كان أشهرها قمة بيروت عام 2002 م عندما أطلق مبادرته للسلام في الشرق الأوسط التي أقرتها القمم العربية خاصة قمة الرياض الأخيرة التي أقرت المبادرة كآلية وحيدة للسلام ولحل الصراع العربي الفلسطيني، وقد وضح من كلمة الملك عبد الله في افتتاح القمة أنه مصمم على العمل مع إخوانه الملوك والأمراء والرؤساء العرب على مواجهة التحديات والخروج بالأمة من شرنقة الأزمات التي تتضخم بها من المحيط الى الخليج، وقد حرص الملك عبد الله على تعزيز ودعم مكانة المملكة باعتبارها إحدى الدول المحورية في منطقة الخليج وفي الدائرة العربية والإسلامية.

ولأن القضية الفلسطينية هي شغله الشاغل فقد حرص على متابعة ما يجري على ساحتها مقدما يد العون للفلسطينيين في مواجهة عدوهم، فلما أصبح العداء داخليا واقتتل الإخوة الأعداء فتح وحماس كانت المملكة سباقة في جمع شمل الحركتين والتنسيق مع كل الأطراف العربية لمنع التدهور في الأراضي المحتلة حتى لا تضيع القضية برمتها وفي مارس 2007 تم في رحاب الله المقدسة بمكة المكرمة توقيع الاتفاق بين حركتي فتح وحماس على تشكيل حكومة الوحدة الوطنية وبرنامجها السياسي، وتلا ذلك تكليف إسماعيل هنية بتشكيل الحكومة الجديدة على أن يتم عرضها بعد الموافقة عليها على المجلس التشريعي لنيل ثقته.

وبعد التوقيع على الاتفاق أكد الرئيس الفلسطيني محمود عباس ورئيس المكتب السياسي لحركة حماس خالد مشعل على أنه لن يتم خرق الاتفاق الموقع بين أكبر فصيلين فلسطينيين.

وقد حدث الاتفاق بعد يومين من المحادثات الماراثونية الجادة والمتواصلة بين الطرفين وبرعاية سعودية كاملة وبالرغم من أن رجال فتح وحماس تكتموا فيما بينهم عند البيت الحرام بعد أن عاهدوا الله الا يعودوا للاقتتال الا اثم عادوا وهنا لم تسكت المملكة ولكنها ناشدت الجميع ضبط النفس والعودة إلى اتفاق مكة وهنا صرخ العالم كله يطالب فتح وحماس بالالتزام بما وقعوه في مكة وساهمت الدبلوماسية السعودية من خلال الجامعة العربية في ضبط الأمور على أن تستمر الجهود لإعادة الأمن والاستقرار في غزة فضلا على العمل دوليا لإقرار السلام الدائم والشامل.

وفي لبنان حرصت السعودية كعادتها على دعم الشرعية والحوار بين أبناء الوطن الواحد ودعت الموالاة والمعارضة في لبنان بترك التناحر السياسي والعمل من أجل لبنان قوي وموحد وفاعل في المنطقة، وكما هو معلوم احتلت الوساطة السعودية في لبنان لأن اعلان الطائف الذي وقعته القوى السياسية في تسعينيات القرن الماضي يعد الدستور الرئيس في لبنان.

ولما حدث الهجوم العدواني على جنوب لبنان لم تتفاجأ السعودية ما ستسفر عنه التحقيقات عن المخطئ والمصيب ولكنها

وعلى الفور اتجهت صوب الشعب اللبناني الذي فقد ممتلكاته ومنزله وأولاده كانت المبادرة التي أعلنها خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز لدعم ومساندة إعمار لبنان وفلسطين وقد لاقت هذه المبادرة تجاوبا وفرحة كبيرة لدى كافة الأوساط الشعبية والرسمية والعربية واعتبروها خطوة كبيرة لا تأتي إلا من ملك فارس ومن بلد كبير له ثقله في قلب الأمة العربية والإسلامية كما اعتبروا المبادرة بتخصيص 500 مليون دولار لإعمار لبنان وألف مليون لتدعيم الاقتصاد اللبناني وتخصيص صندوق لإعمار فلسطين بـ 250 مليون دولار وقفة شجاعة في مواجهة آلة الحرب والتدمير التي تديرها إسرائيل في كل من لبنان وفلسطين.. في ذات الوقت لا تألو الدبلوماسية السعودية جهدا في عودة الاستقرار والسلام للشعب اللبناني والفلسطيني والمطالبة بوقف فوري لإطلاق النار والتحذير من تداعيات الحرب في لبنان وفلسطين.

في هذا السياق قامت المملكة بدورها المنوط بها فقامت بإيفاد صاحب السمو الملكي الأمير سعود الفيصل وزير الخارجية إلى الولايات المتحدة الأمريكية ولقاء الرئيس بوش وإبلاغه وجهة نظرها حول النتائج الخطيرة التي ترتبت على استمرار العدوان كما قامت المملكة بتحركات دبلوماسية نشطة عبر جميع الهيئات الدولية، وأجرى الملك عبد الله اتصالاته ومباحثاته المهمة، وكما جاء في البيان الصادر عن الديوان الملكي أن المملكة قامت بدورها الذي يفرضه عليها واجبها الديني والقومي بشأن الأوضاع في المنطقة وتداعيات الأحداث في لبنان والأراضي الفلسطينية المحتلة، فحذرت وأنذرت ونصحت ولم تأبه بعزايات المزايدين، ولم تكتف بذلك بل سعت منذ اللحظة الأولى لوقف العدوان، وتحركت على أكثر من صعيد وبأكثر من وسيلة لحث المجتمع الدولي على إرغام إسرائيل على وقف إطلاق النار. تحركات المملكة السياسية ليست من فراغ ولا تسير في فراغ بل هي أفعال ملموسة وتأكيدا على صدقها جاءت المبادرة بدعم لبنان وفلسطين ماديا ومعنويا.

ومن لبنان إلى العراق حيث دعت المملكة بوضوح إلى ضرورة خروج الاحتلال من الأراضي العراقية، وأنها تدعم بقوة عراقا موحدا لكل العراقيين، وقد قالها الملك عبد الله في افتتاح قمة الرياض أن ما يحدث في العراق احتلال، كما ساندت المملكة وحدة العراقيين وطالبت بنبذ العنف بينهم حيث وقعت 24 شخصية دينية سنية وشيعية عراقية في مكة وثيقة لتحريم الاقتتال المذهبي في العراق، في آخر جمعة من شهر رمضان بالتزامن مع تجدد الاقتتال المذهبي في بلد شمالي العاصمة وتفاقم الفوضى الأمنية في العراق حيث سيطرت ميليشيات (جيش المهدي) الصدرية على مدينة العمارة الجنوبية بعد اشتباكات دامية مع القوات العراقية. وبعد صلاة التراويح في المسجد الحرام زار المسئولون العراقيون الديبلوميون الملك عبد الله بن عبد العزيز في قصر الصفا الملكي.

وفي السودان أكدت المملكة انها مع وحدة السودان وضرورة تنمية دارفور ولما حدث الصراع بين السودان وتشاد على الحدود سارعت المملكة وجمعت الطرفين حيث وقع الرئيسان السوداني عمر البشير والتشادي ادريس ديبي في السعودية وبرعاية خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز اتفاقا ثنائيا لتطوير وتعزيز العلاقات بين البلدين وبحسب الاتفاق الذي تلى بعد التوقيع عليه (يؤكد الطرفان التزامهما الكامل بالاتفاقيات الموقعة بينهما الثنائية منها والمتعددة الاطراف كما) يتعهد الطرفان بالعمل المخلص والجاد من أجل تطوير وتعزيز العلاقات بين البلدين في كافة الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية والعمل على تحقيق هذا الهدف عبر كافة القنوات الرسمية والشعبية في البلدين، واتفق الطرفان على ازدعم جهود الاتحاد الافريقي السياسية والامنية لإعادة الاستقرار لإقليم دارفور والمناطق الحدودية بين البلدين من خلال تطبيق اتفاق سلام دارفور.. اما بالنسبة لمصر فالتنسيق والتشاور مستمر بين القاهرة والرياض بشأن تطورات الاحداث الدولية والإقليمية خاصة التطورات الأخيرة على الساحة الفلسطينية والتوترات الجارية بين الفصائل إلى جانب سعيل دفع عملية السلام من جديد بين الفلسطينيين والإسرائيليين وتبذل السعودية ومصر والدول العربية جهودا مكثفة لضمان استمرار وصول المساعدات الدولية إلى الشعب الفلسطيني الى جانب مناقشة القضية السورية – اللبنانية وسبل إنهاء التوتر في العلاقات بين البلدين وفي الداخل اللبناني والدعم السعودي – المصري لعملية السلام في دارفور واستعداد البلدين للإسهام في عملية الإعمار والتنمية، كما هو الحال في جنوب السودان، وتكتسب لقاءات واتصالات الملك عبد الله بن عبد العزيز لمصر مع الرئيس حسني مبارك أهمية كبيرة لتبادل الآراء بينهما حول آخر المستجدات على الساحتين العربية والإقليمية ولدفع عجلة العمل العربي المشترك للأمام خاصة أن الخبراء والمحللين السياسيين دائما ما يؤكدون أن العلاقات المصرية السعودية تمثل نموذجا جيدا لما ينبغي أن تكون عليه العلاقات بين الدول العربية ، سواء من حيث وجود آليات محددة لتطوير تلك العلاقات في كافة المجالات أو في التنسيق والتشاور المستمر والعمل من أجل بلورة موقف عربي مشترك لمواجهة التحديات المتزايدة أمام العالم العربي ،وبالفعل فقد ساهم التنسيق المصري السعودي في الحفاظ على الحد الأدنى من التضامن العربي وتأكيد الثوابت العربية حيث تمتلك الدولتان رؤية عقلانية مشتركة تركز على أن الأسلوب الأمثل لحل الصراعات والنزاعات التي تشهدها المنطقة يكون عبر الحوار والآليات السلمية ونبذ العنف وتحقيق العدالة في حل تلك القضايا.

ترسيم الحدود

وبالنسبة لليمن فقد حرص الملك عبد الله على ترسيم الحدود معها لتنمية المناطق الحدودية ويمثل الترسيم إنجازا حقيقيا للاستقرار بين البلدين الجارين، ويعد بمستقبل أفضل للعلاقات بين الرياض وصنعاء ويبشر بدور ودعم سعودي اكبر في عملية تأهيل اليمن الى المنظومة الخليجية بالاضافة الى ما يمثله من أبعاد سياسية داخلية لليمن خصوصا حيث إن طي هذا الملف الشائك في تاريخ العلاقة بين البلدين يمنح الرئيس صالح المزيد من الدفع السعودي، خصوصا وأن الرأي السائد لدى الشارع اليمني أنه قدم الكثير من التنازلات في ملف الحدود لتحقيق أهداف كبرى أهمها الوصول بالعلاقات اليمنية السعودية الى مرحلة من النموذجية والحصول على الدعم والدفع السعودي الكامل لتأهيل اليمن للانضمام الى مجلس التعاون الخليجي بالإضافة الى ان التقارب الكبير بين اليمن والسعودية ودعم كل منهما للآخر سياسيا وأمنيا واقتصاديا يمثل عنصر قوة لكلا البلدين لمواجهة أي تهديدات حالية او مستقبلية سواء للرياض او لصنعاء، وسواء كانت تلك التهديدات خارجية من القوى الاقليمية والكبرى المتصارعة في المنطقة أوكانت تهديدات ارهابية تحاول استهداف امن البلدين بين الفينة والاخرى.

ويرى الخبراء أن إنجاز ملف الحدود اليمنية السعودية يمثل بداية لمرحلة جديدة وواثقة من العلاقات بين البلدين ويعزز لتعاون خاص ومثالي بين اليمن والمملكة.

القضايا الدولية

أما في القضايا الدولية فقد نجح الملك عبد الله في رأب الصدع بين المملكة وبعض دول العالم الخارجي في مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية وخاصة في أعقاب أحداث الحادي عشر من سبتمبر واتهام الأخيرة 15 سعودياً في تلك الأحداث، وما تلاه ذلك من حملات إعلامية مسعورة على المملكة واتهامها بالسعي لامتلاك أسلحة دمار شامل، ووصف التقرير الدولي السنوي لوزارة الخارجية الأمريكية في سبتمبر 2004 المملكة بأنها (مبعث قلق)، مع سعي أصوات بالكونجرس الأمريكي لإقرار قانون معاقبة المملكة العربية السعودية.

ورغم ذلك نجح الملك عبد الله بحنكته السياسية في إزالة الخلافات مع أمريكا، فقام بزيارتها في إبريل 2005، وأسفر عن ذلك تشكيل لجنة عليا بين البلدين لتعزيز التبادل التعليمي والثقافي والعسكري والتجاري والاستثماري بين الجانبين، فضلاً عن قيام المملكة دوماً بزيادة إنتاجها النفطي في حالة اضطراب الأسواق العالمية وتأثر الولايات المتحدة بهذا الاضطراب.

قضايا العالم الإسلامي

وفي إطار اهتمام المملكة بقضايا العالم الإسلامي حرص الملك عبد الله على استضافة أعمال الدورة الاستثنائية الثالثة

لمؤتمر القمة الإسلامية بجوار البيت العتيق بمكة المكرمة، حيث مثلت كلمة خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز منهج عمل رئيسي لأعمال القمة لما تحويه من مرتكزات عظيمة ومنطلقات حقيقية لمستقبل الأمة ومعالجة قضاياها المصيرية بكل شفافية ، كما حددت آليات تطوير الحوار بين المسلمين وغيرهم وكذلك التنسيق الفعال لمشاركة جميع دول العالم الإسلامي ومؤسساتها في الحوار بين الحضارات، وتأكيد الملك عبد الله على إدانة الإرهاب بجميع إشكاله لأن الإرهاب ظاهرة عالمية لا ترتبط بدين أو جنس أو لون أو بلد مع التأكيد على ضرورة وضع تعريف دولي للإرهاب متفق عليه تعتمده بشكل خاص الجمعية العامة للأمم المتحدة.

مركز دولي لمكافحة الإرهاب

وفي علاج آفة العصر نجح خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز منذ مبايعته حاكما للمملكة العربية السعودية فى القضاء على الإرهاب الذى واجه المملكة وشن حرباً لا هوادة فيها على أنصار القاعدة الذين نفذوا سلسلة من الاعتداءات الدامية منذ مايو 2003 واتخذ خطوات من شأنها عدم تكوين خلايا إرهابية مستقبلا،حيث تعهد مراراً بالقضاء على الإرهاب في بلاده واستجاب لدعاوى الانفتاح السياسي من خلال مسيرة إصلاح بدأت بالانتخابات البلدية الجزئية فى عام 2005وهى الأولى من نوعها في تاريخ المملكة.

التوجه شرقا

من الغرب للشرق والعكس يذهب الملك عبد الله إلى كافة أنحاء العالم لفتح آفاق تعاون جديدة للأمة مع العالم الخارجي وفي هذا الاطار جاءت رحلته الآسيوية التي وصفها الخبراء بأنها أمر بالغ الأهمية يتم عن عبقرية صانع هذا الحدث وإدراكه لنتائجه ولم يكن غريبا أن يكون خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز هو صانع مثل هذا الحدث في السنة الاولى من توليه عرش المملكة.

والزيارة التي قام بها خادم الحرمين الى الصين والهند وباكستان واليابان وماليزيا وسنغافورة وعدد آخر من الدول الآسيوية لم تكن اقتصادية فحسب بل كانت سياسية ايضا ولها بعد استراتيجي ايضا في ذهن الملك عبد الله حيث إن الجولة الآسيوية لم تكن الى عدة دول بل كانت الى ربع الكرة الارضية من حيث الكثافة السكانية ذلك الجزء الذي يسير بخطوات محسوبة نحو القوة العظمى وفقا للتقارير الاستراتيجية الدولية وخلق علاقات وطيدة مع هذه الدول من شانها إعادة توازن القوة في العالم بعد انفردت به دولة واحدة إثر أحداث أشعلت العالم وجعلته كتلة من لهب.

وما يميز الجولة الآسيوية انها جاءت في وقت تشهد فيه هذه المنطقة الآسيوية صعودا مطردا خاصة الصين والهند وماليزيا في وقت بدأت الاقتصاديات الغربية تسير بخطى واسعة نحو الشيخوخة وهو أمر يجعلنا أمام منعطف تاريخي قد يعيد توزيع الخريطة العالمية استراتيجيا من جديد وهو أمر لابد ان تعمل له الدول الراغبة في مستقبل أفضل جيدا، وكانت المملكة العربية السعودية بقيادة الملك عبد الله سباقة نحو المستقبل ونحو عقد شراكة إستراتيجية مع الدول الآسيوية.

كان السؤال الدائر في وسائل الإعلام وقت جولة الملك الآسيوية هل هي زيارة اقتصادية ام سياسية وجاءت اجابات الخبراء والمحللين انها زيارة اقتصادية بنكهة سياسية فهي من النوع متعدد الاهداف، وبالتالي فهي متعددة النتائج.. من الناحية الاقتصادية نجح خادم الحرمين الشريفين في عقد صفقات اقتصادية كثيرة ساهمت في تحقيق قفزة للاقتصاد السعودي خاصة مجال النفط ومن الناحية السياسية فلا يخفى على أحد أهمية وجود اقطاب متعددة في العالم لإحداث التوازن المطلوب، كما أن من مصلحة الشرق الأوسط خاصة الدول العربية أن تكون لها علاقات مع الشرق والغرب من منطلق انها محط أنظار العالم لذا فإن العلاقات السعودية مع الشرق الآسيوي تدشن بداية قوية لعقد هذه الشراكة الإستراتيجية بين العرب وتمور المستقبل ويؤكد الخبراء المتابعون للشأن السعودي ان الجولة الآسيوية حققت وستحقق نتائج مبهرة وسوف تسهم في تدعيم مكانة المملكة في قلب المعادلة الاقليمية والدولية بما يتناسب وثقلها التاريخي والثقافي.

ولأن ان اوروبا ركن مهم في المنظومة الدولية قام الملك عبد الله بجولة أوربية زار فيها فرنسا واسبانيا وبولندا وقد اكد الخبراء في هذا الاطار أن الدول الأوروبية لديها انطباع إيجابي للغاية تجاه الدور السعودي وما يقوم به خادم الحرمين في الفترة الحالية وهذا سيساهم إلى حد كبير في تنشيط الدور الأوروبي في المنطقة، ولاسيما دورها الملموس حاليا في لبنان سواء في ضوء إقرار السلام الداخلي، أو في إطار قضية المحكمة الدولية، وأيضا المملكة لها دور استراتيجي في لبنان وبالتالي فان التفاهم السعودي الأوروبي مطلوب للغاية خلال هذه الفترة، وأيضا الدول الأوروبية تقوم بدور كبير مع إيران في قضية التسوية السياسية للأزمة النووية الإيرانية، والمملكة مهتمة بشدة بما يحدث إلى حد كبير، وبالتالي فإن التنسيق كان ضروريا في الوقت الراهن، ثم كان لابد من التفاهم حول دارفور وأيضا القضية الفلسطينية في ظل وجسود دعم أوروبي فاعل لمبادرة السلام العربية، وكل ذلك يؤكد أن مجمل التشاور السعودي مع الدول الأوروبية كان من الضرورة بالنسبة للقضايا العربية خلال الفترة المقبلة.